فيما الاحتجاجات مستمرة .. سليمان: الرئيس باق في مصر ولن يغادرها وصحته جيدة

مبارك يشكل ٣ لجان لتعديل الدستور والحوار وتقصي الحقائق

■ ،، القاهرة/وكالات

فيما شهدت القاهرة وعددن من المدن المصرية أمس تجمعات احتجاجية شارك فيها مئات الآلاف من المواطنين ، كان أكبرها في ميدان التحرير وسط القاهرة .

أصدر الرئيس المصري حسني مبارك قرارا جمهوريا أمس بتشكيل لجنة تضم ١٠ أعضاء لدراسة واقتراح تعديل ما تراه من تعديلات دستورية للمواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ (شروط الترشيح للرئاسة وتحديد فترات الرئاسة وإجراء الانتخابات التشريعية) وغيرها من المواد الأخرى اللازمة لتحقيق إصلاح سياسي وديمقراطي يلبي طموحات أبناء الشعب على أن تنتهي من مهمتها وترفع نتائجها الى نائب الرئيس عمر سليمان بحلول نهاية فبراير.

وكلف مبارك رئيس الوزراء احمد شفيق تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ ما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني. كما قرر تشكيل لجنة ثالثة لتقصي الحقائق حول أحداث ومواجهات الأربعاء الماضي في ميدان التحرير وإحالة ما تتوصل اليه الى النائب العام لاتخاذ ما يلزم من اجراءات".

ونقل سليمان عن مبارك تشديده "على أن شباب مصر يستحقون تقدير الوطن وإصداره تعليمات بالامتناع عن ملاحقتهم او التضييق عليهم أو مصادرة حقهم في حرية الرأي والتعبير".

كما نقل عن مبارك تشديده على ضرورة مواصلة الحوار الوطني والانتقال به من الخطوط العريضة الى خريطة طريق واضحة بجدول زمني محدد تمضي بمصر على طريق الانتقال السلمي والمنظم للسلطة في إطار احترام الشرعية الدستورية.

واكد سليمان أن الحوار والتفاهم هو الطريقة الأولى لتحقيق الاستقرار في مصر والخروج من الأزمة بسلام وبخطوات متصلة ببرنامج عمل لحل جميع المشكلات، وقال "إن الطريق البديل هو حدوث انقلاب ونحن نريد أن نتجنب الوصول الى هذا الانقلاب الذي يعني خطوات غير محسوبة ومتعجلة وبها المزيد من اللاعقلانية".

كما أكد أن الرئيس مبارك باق في مصر ولن يغادرها وأن حالته الصحية جيدة، واصفا دعوة مستشارة ألمانيا انجيلا ميركل الرئيس المصري للحضور الى بلادها للعلاج تدخلا سافرا في شؤون مصر الداخلية.

وقد أصدر الرئيس المصري قرارا جمهوريا امس بتشكيل لجنة برئاسة المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية تنفيذا لما اسفر عنه الحوار الوطني الذي تم بين سليمان وممثلين للأحزاب والقوى السياسية وبعض من ممثلي شباب ٢٥ يناير.

وتضم اللجنة وفق القرار ١٠ أعضاء هم "المستشار كمال نافع النائب الأول لرئيس محكمة النقض والمستشار احمد مكي النائب الثاني لرئيس محكمة النقض والمستشارين محمد عبدالعزيز الشناوي والمستشار ماهر سامي يوسف نائبي رئيس المحكمة الدستورية العليا والمستشار محمد احمد عطية النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والمستشار كمال اللمعي نائب رئيس مجلس الدولة وأساتذة القانون الدستوري احمد كمال ابوالمجد ويحيى الجمل وابراهيم درويش ومحمد حسنين عبدالعال.

ومنح القرار اللجنة ان تستعين في القيام بمهامها بمن تراه من الخبراء والمتخصصين، على أن تضع نظام عملها وتبدأ في مباشرة مهامها فورا وتقدم خلال قيامها بمهمتها تقارير دورية الى نائب الرئيس على أن تنتهي من مهمتها بحلول نهاية فبراير الحالي وترفع الى سليمان تقريرا بالنتائج التي أسفرت عنها دراساتها واقتراحاتها في شأن التعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة وذلك للعرض على رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يلزم لطلب تعديل الدستور وفقا لأحكام المادة ١٨٩ من الدستور وللسير في اجراءات احالة مشروعات القوانين بالتعديلات التشريعية الى مجلسي الشعب والشورى.

وأصدر مبارك تعليماته ايضا الى رئيس الوزراء لتشكيل لجنة المتابعة التي ستضطلع بمتابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني. كما اصدر قرارا بتشكيل لجنة ثالثة لتقصي الحقائق نزيهة ومستقلة ومحايدة من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية للتحقيق حول الأحداث والتجاوزات المشينة والمرفوضة يوم الأربعاء الماضي في ميدان التحرير وإحالة ما تتوصل اليه الى النائب العام لاتخاذ ما يلزم من اجراءات.

وقال سليمان في بيان "إن الرئيس المصري أبدى ترحيبه بما خلص اليه الحوار الوطني من توافق مبدئي في الآراء والمواقف والذي يشكل بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، وشدد على ضرورة مواصلته والانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه الى خريطة طريق واضحة بجدول زمني محدد تمضي بمصر على طريق الانتقال السلمي والمنظم للسلطة في اطار احترام الشرعية الدستورية.

واكد سليمان أن اللجنة الدستورية ولجنة المتابعة ستبدآن أعمالهما فورا. كما ستشرع لجنة تقصي الحقائق في مباشرة مهامها فور تشكيلها في غضون الأيام القليلة المقبلة. وقال "إن مبارك اصدر تعليماته بالامتناع عن ملاحقة الشباب أو التضييق عليهم أو مصادرة حقهم في حرية الرأي والتعبير وكلفه بمواصلة اجتماعات الحوار الوطني وتلقي تقارير اللجان الثلاث واحاطته بما تتوصل اليه أولا بأول.

وعقد مبارك اجتماعا امس مع سليمان ووزير الدفاع المشير حسين طنطاوي. واكد سليمان "أن كلمة الرحيل التي يرددها بعض المتظاهرين ضد أخلاق المصريين التي تحترم كبيرها ورئيسها كما أنها كلمة مهينة ليست للرئيس فقط وإنما للشعب المصري كله".

وأشار في لقاء امس مع رؤساء تحرير الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة الى استمرار الحوار مع الشباب والقوى السياسية للخروج من الأزمة الحالية، مؤكدا "انه لا إنهاء للنظام ولا انقلاب لأن ذلك يعني الفوضى التي يمكن أن تصل بالبلد الى المجهول الذي لا نريده".

وأشار سليمان الى ما يردده البعض عن العصيان المدني، وقال "إن هذه الدعوة خطيرة جدا على المجتمع ونحن لا نتحمل ذلك على الإطلاق ولا نريد أن نتعامل مع المجتمع المصري بالأداة الشرطية وإنما بالحوار والموضوعية والواقعية وطبقا للقدرات المتاحة".

وأكد أن رئيس الوزراء والوزراء يبذلون جهودا كبيرة لمواجهة متطلبات الجماهير وعودة الحياة الى طبيعتها بعد الشلل الذي تعرضت له الخدمات خلال الفترة الماضية بسبب اغلاق البنوك والمدارس والجامعات وتوقف المواصلات واستمرار حظر التجول، مشيرا الى أن التواجد الكبير في ميدان التحرير للمتظاهرين وبعض الفضائيات التي تهين مصر وتقلل من قيمتها تجعل المواطنين يترددون في الذهاب لأعمالهم.

وقال سليمان "لا نستطيع ان نتحمل وقتا طويلا هذا الوضع ولابد من إنهاء هذه الأزمة في اقرب وقت ممكن".

وأضاف "أن ثورة الشباب كانت لها ايجابيات ولكن لا يجب أن ننزلق الى سلبياتها، كما ان الضغوط لن تكون أبدا في مصلحة المجتمع لكنها دعوة الى المزيد من الفوضى وخروج خفافيش الليل لترويع المجتمع ونحن على يقين من أن مصر مستهدفة وهذه فرصة لهم ليست للتغيير ولكن كل ما يهمهم هو إضعاف مصر وخلق فوضى لا يعلم مداها إلا الله".

وشدد سليمان على أن مصر دولة مؤسسات ولديها القدرات الكبيرة لاستعادة قدرتها ودورها ومواقعها وحماية المجتمع ولم ولن ينهار النظام في مصر بأي حال من الأحوال.

من جهته، كشف رئيس البرلمان فتحي سرور عن أن مبارك وافق على خطة تصحيح صورة البرلمان التي عرضها عليه والمستشار سري صيام والتي استبعدت حل البرلمان في الوقت الحالي للاستفادة منه في مناقشة وإقرار التعديلات الدستورية الجديدة.

٦١ جريحاً في اشتباك مع الشرطة جنوب غرب القاهرة

■ ،، القاهرة/رويترز

أفادت مصادر أمنية وطبية أمس أن ٦١ محتجاً أصيبوا بينهم ثمانية في حال خطرة خلال اشتباك مع الشرطة بمدينة الخارجة عاصمة محافظة الوادي الجديد إلى الجنوب الغربي من القاهرة.

وقال مصدر أن سكانا لاحظوا بغضب ليل أول من امس عودة ضابط شرطة غير مرحب به من جانبهم أبعدته السلطات خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات.

وأضاف أنهم هاجموا سيارة الشرطة التي كان الضابط يستقلها مع مجندين وأن الضابط والمجندين فروا من السيارة التي أشعل المحتجون النار فيها ثم توجهوا إلى مركز الشرطة ورشقوه بالحجارة مشيراً إلى أن الشرطة ردت عليهم بقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص وطلقات الخرطوش.

وقال محمد سيد وكيل مستشفى الخارجة أن المستشفى استقبل ٦١ مصاباً بينهم ٤١ اصيبوا بالرصاص و٢٠ بطلقات الخرطوش مضيفاً أن ثمانية من المصابين أحيلوا إلى مستشفى أسيوط الجامعي لخطورة إصاباتهم.

عبد الله بن زايد يسلم مبارك رسالة من الرئيس الإماراتي

■ ،، القاهرة/المنامة/مسقط/وكالات

التقى الرئيس المصري حسني مبارك أمس وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان الذي سلمه رسالة من الرئيس الإماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وهو اللقاء الأول بين الرئيس المصري ومسؤول أجنبي منذ بدء موجة التظاهرات الأخيرة في مصر منذ اسبوعين.

ويعد وزير خارجية الإمارات ثاني مسؤول عربي يزور القاهرة بعد التطورات الأخيرة وذلك بعد زيارة مماثلة قام بها مستشار سلطان عمان عمر الزواوي قبل يومين.

وأعلنت الإمارات رفضها "لكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لمصر من قبل أطراف خارجية" مشددة على أن "مستقبل مصر يجب أن يقرره المصريون بعيداً عن أي تدخل خارجي".

في سياق متصل شدد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة خلال لقائه السفير المصري في المنامة محمد أشرف حربي على موقف بلاده الثابت في ضرورة عودة الأمن والاستقرار لمصر بما يحقق تطلعات شعبها معرباً عن أمله أن تخرج مصر من الأزمة في أقرب وقت ممكن.

من جهته أكد رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان الشيخ أحمد بن محمد العيسائي إدراك العرب جميعاً للمكانة التي تتبوأها مصر في تحديد ورسم السياسة العربية وفي إحداث التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

الإفراج عن ٣٤ معتقلاً سياسياً في مصر

■ ،، القاهرة/وكالات

أصدر وزير الداخلية المصري محمود وجدي أمس قرارا بالإفراج عن ٣٤ معتقلا سياسيا كانوا سلموا انفسهم الى السلطات الأمنية عقب هروبهم من السجون في الانفلات الأمني الذي شهدته مصر في الأسبوعين الماضيين، حيث تم في أعقاب ذلك تقييم مواقفهم والإفراج عنهم بعد أن أبدوا حسن نواياهم ورغبتهم في التعايش السلمي مع المجتمع.

إلى ذلك، امتنعت الحكومة المصرية عن إصدار أي معلومات محدثة بشأن عدد الذين قتلوا في الصدامات التي جرت خلال الاحتجاجات الشعبية منذ ٢٥ يناير الماضي. في وقت أعلنت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية غير الحكومية ان ٢٩٧ شخصاً على الأقل قتلوا خلال الأحداث بينهم ٢٣٢ في القاهرة و٥٢ في الأسكندرية و١٣ في السويس. وأضافت ان معظم القتلى سقطوا في ٢٨ و ٢٩ يناير.

الحزب الوطني يستنكر «الاتهامات الجزافية» ضد قياداته

«نيابة الأموال» تحقق مع وزير السياحة السابق

■ ،، القاهرة/وكالات

استدعت نيابة الأموال العامة العليا في القاهرة أمس وزير السياحة السابق زهير جرانة وأطلعته على البلاغات المقدمة ضده والتي حملت تهماً بالاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والتربح لنفسه ولغيره.

وتضمنت البلاغات المقدمة ضد جرانة اتهامه بتخصيص ٢٥ مليون متر من الأراضي بسعر دولار واحد للمتر لصلحة شركة "اوراسكوم للسياحة" التي يمتلكها رجل الاعمال سميح ساويرس بمحافظة البحر الأحمر نظير شراء الأخير لنسبة ٥١٪ من أسهم شركة جرانة للسياحة المملوكة لجرانة بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه رغم تحقيقها لخسائر.

كما تضمنت البلاغات قيام جرانة بمشاركة شقيقته سميحة جرانة وزوجها محيي الدين روحي بتأسيس شركة "المركز والمجمع العربي" للاستثمار السياحي والعقاري كشركة مساهمة خاضعة لقانون الاستثمار حيث تملك من خلالها لمركز تجاري "مول دانادي" في أول طريق مصر الاسكندرية الصحراوي استناداً لأوراق شركة أنشئت بالمخالفة لأحكام القانون وبإجراءات مزورة وباطلة. وتضمن البلاغ قيام جرانة بإلزام العديد من شركات السياحة بشراء وحدات في المركز التجاري ثم تقييم رأس مال المركز بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه بعد أن كان لا يتعدى ١٠ ملايين جنيه فقط.

وتضمن بلاغ آخر ضد زهير جرانة قيامه عام ٢٠٠٨م بتخصيص قطعة أرض في شرم الشيخ مساحتها ٦ ملايين وخمسمئة ألف متر لمحمود الجمال صهر جمال مبارك وشقيقه منصور الجمال بمبلغ دولار واحد للمتر على أن يقوم بسداد نسبة ١٠٪ كمقدم وتقسيط المبلغ المتبقي، وذلك بدلا مما كان مفترضاً من بيع سعر المتر بعشرة دولارات وبمقدم ٥٠٪ من السعر.

وتضمنت البلاغات أيضاً قيام جرانة بإصدار تراخيص بإنشاء ما يزيد على ٥٠٠ شركة سياحية بالمخالفة لقراره الوزاري الصادر في ذات العام بوقف إنشاء شركات سياحية إلى جانب قيامه بالموافقة على تأسيس شركة سياحية لسيدة الاعمال شاهيناز النجار زوجة رجل الاعمال أحمد عز رغم صدور قرار الوزير بعدم تأسيس شركات سياحية وتحديد نسبة ٢٠٪ من حجم تأشيرات الحج والعمرة التي تخصصها الوزارة للشركة المملوكة لشاهيناز.

وقرر وزير الطيران المدني المصري إبراهيم المناع أمس، إقالة اللواء عصام جمال الدين رئيس قطاع الأمن في «مصر للطيران» بعد تظاهرة لرجال الأمن طالبت بذلك.

وقالت مصادر في وزارة الطيران المدني، إن الوزير اجتمع مع مجموعة من رجال أمن «مصر للطيران» ممثلين عن التظاهرة، واستمع إلى طلباتهم ثم أصدر قرارا بإقالة جمال الدين، وفض المحتجون تظاهرتهم.

وكان حوالي ٣٠٠ رجل أمن تجمعوا أمس أمام مقر وزارة الطيران المدني ثم توجهوا إلى المبنى الإداري بـ«مصر للطيران»، حيث تعالت صيحاتهم ضد رئيس قطاع الأمن الذي يتشدد في معاقبة المخالفين منهم، وطالبوا بلقاء عدد من المسؤولين.

إلى ذلك، استنكر أمين الإعلام في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم محمد عبدالإله أمس "الاتهامات الجزافية" التي توجه إلى الحزب وقياداته في الفترة الأخيرة، واعتبر أنها تأتي في سياق "الفكر الإقصائي" الذي يتعرض له الحزب ولا تخدم عملية الحوار الوطني التي تجرى الآن، كما تتنافى مع مبادئ وقيم التعددية والتسامح وقبول الرأي الآخر".

وأضاف "إن المروجين لهذه الاتهامات يغلب عليهم الفكر الإقصائي وسياسة الاستبعاد التي تتنافى مع أبسط قيم ومبادئ الديمقراطية". وختم قائلاً "إن على أعضاء الحزب الوطني التحلي بالصبر ورباطة الجأش أمام تلك الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة تماماً".

الأقباط يطالبون سليمان بضمهم إلى الحوار

■ ،، القاهرة/وكالات

تقدمت مجموعة من الشخصيات القبطية أمس بمذكرة الى نائب الرئيس المصري عمر سليمان تطلب المشاركة في الحوار الوطني الذي بدأه مع عدد من قوى المعارضة.

وقال الناشطون ومن بينهم رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الانسان نجيب جبرائيل ومنسق التيار القبطي العلماني كمال زاخر واستاذ القانون ايهاب رمزي في مذكرتهم "إنه لما كان أقباط مصر قد عانوا مناخاً شديد الظلم ما أدى الى إقصائهم عن المشاركة في صنع القرار، فإننا نرجو تحديد موعد لطرح رؤية الناشطين الاقباط من خلال قاعدة المشاركة الوطنية المصرية".

وشددت المذكرة على "أن رؤية الناشطين الاقباط "تنصب على ضرورة تكريس فكرة الدولة المدنية بما يستلزم ذلك من ضرورة إحداث تعديلات دستورية ومن ينبثق عنها من تشريعات تكون متسقة مع فكرة الدولة المدنية".

من جهته أعلن حزب "الوفد" المعارض في مصر أنه يحتفظ بحقه في الانسحاب من جلسات الحوار الوطني في حالة عدم الاستجابة لمطالبه. وقال رئيس الحزب السيد البدوي "إن مطالب الوفد خلال جلسة الحوار مع نائب الرئيس عمر سليمان تضمنت تعديل المواد أرقام ٨٨، ٧٧، ٧٦، ٩٣ من الدستور".

الحكومة تعتزم فرض زيادة جمركية قد تشعل الأسعار

«العراقية» تحذر من غضب شعبي إذا لم تتحسن أوضاع الناس

■ ،، بغداد/وكالات

حذرت القائمة العراقية من غضب شعبي عارم في العراق في حال عدم الاستجابة لمطالب الشعب بتحسين فرص العيش وزيادة الرواتب والقضاء على البطالة وتوفير الخدمات، مع عزم الحكومة العراقية فرض زيادة كبيرة في الرسوم الجمركية في مارس، ترفع أسعار المواد المستوردة وتخفض القدرة الشرائية للسكان. فيما شكلت الرئاسات العراقية الثلاث (الجمهورية والوزراء ومجلس النواب) لجنة لدراسة تخفيض رواتب الرئاسات.

وقالت النائبة عن القائمة العراقية عالية نصيف إن "مقومات الانتفاضة في العراق موجودة بسبب تفاقم البطالة وسوء الخدمات ووجود شريحة كبيرة تحت خط الفقر"، مبينة أن "الشعب العراقي توقع من الحكومة والبرلمان الكثير بعد التغيير الذي حصل في السنوات الأخيرة". وأضافت أنه "بدلاً من ذلك شهدت السنوات الماضية تكريس فوارق واسعة بين طبقات المجتمع العراقي فبرزت طبقة تتمتع برفاهية عالية، وأخرى دون خط الفقر"، مشيرة إلى أن "الفوارق الاجتماعية تولد عند تفاقمها مبررات الانتفاض على نحو ما حصل في تونس ومصر، وهو ما يمكن أن يحصل في العراق".

وأوضحت أن "التظاهرات التي تشهدها المدن العراقية منذ فترة، تدق جرس إنذار للحكومة والبرلمان لتحمل المسؤولية، خصوصا الممثلين عن الشعب"، داعية الحكومة إلى "الأخذ بعين الاعتبار طلبات المتظاهرين التي من شأنها أن تتخذ منحى آخر في حال إهمالها".

وحذرت مراكز استطلاع وشخصيات دينية وسياسية من انفجار إذا لم تتم محاربة الفساد وتوفير الخدمات. ولعل أهم مظاهر الاحتجاج التي حدثت في بغداد تجمهر عراقيين قرب تمثال الشاعر المتنبي على شاطئ دجلة.

وذكرت مصادر إعلامية أن المتظاهرين رفعوا لافتات عليها شعارات تدعو "سكان المنطقة الخضراء" للتفكير بالشعب، كما تحذر من مصير مشابه "لمصير الدكتاتوريات العربية وثورات شعوبها"، مؤكدة أن "أمانة بغداد تهدر البلايين والعاصمة تنام مع النفايات".

وتحسبا من تواصل التظاهرات اجتمع رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري بأعضاء التحالف لبحث القضايا المطروحة على الساحة السياسية ومناقشة آليات توفير أفضل الخدمات للعراقيين من خلال التنسيق بين عمل البرلمان والحكومة.

وكان استطلاع أجراه أحد المواقع الالكترونية العراقية المعروفة قد أفاد بأن الأكثرية من العراقيين لا يرون أن الحكومة ستحقق الأمن والخدمات في المستقبل القريب.

وفي السياق أكدت المصادر أن هذه الرئاسات الثلاث شكلت لجنة لدراسة المنافع الاجتماعية للرئاسات ورواتب الدرجات الخاصة.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني ألمح في بيان عن منحه نصف راتبه للفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة تحقيقا للعدالة الاجتماعية، بعد بيان مماثل لرئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال إن "المبالغ المستقطعة يجب أن تساهم في تحسين أوضاع الفقراء وذوي الدخل المحدود، علاوة على أن مثل هذا الإجراء سيكون في سياق ضمان العدالة الاجتماعية".

وفي شأن متصل ينوي العراق فرض زيادة كبيرة في الرسوم الجمركية في مارس المقبل، مما سيؤدي إلى زيادة أسعار المواد المستوردة وخفض القدرة الشرائية للسكان وسط توقعات بتصعيد انتفاضة جماهيرية غاضبة.

وأكدت الحكومة العراقية أن الهدف من ذلك هو حماية المنتجات المحلية والاقتصاد الذي عانى كثيرا بسبب الحظر وأعمال العنف التي أعقبت الاجتياح الأميركي للعراق. لكن ذلك يأتي في وقت غير مناسب حيث تعاني دول كثيرة في المنطقة من غليان شعبي بسبب الأوضاع الاقتصادية.

إحراق كنيستين ورشق محكمة بالحجارة في «أسبوع الأديان»

قلق في إندونيسيا من عودة أعمال العنف الدينية

■ ،، جاكرتا/وكالات

أحرق إندونيسيون كنيستين أمس الأول وهاجموا محكمة أمس مطالبين بتوقيع أقصى عقوبة على مسيحي يحاكم بتهمة التجديف. وتأتي الهجمتان في "أسبوع الأديان" الذي تحتفل فيه إندونيسيا بتعدد الأديان على أراضيها ويهدف لنشر التسامح، ما أثار مخاوف من عودة أعمال العنف.

وأعلنت الشرطة الإندونيسية أمس أن حشداً غاضباً من نحو ١٥٠٠ شخص هاجموا كنيستين أمس الأول. وأضاف أن المئات رشقوا مبنى محكمة في منطقة تيمانجونج بالحجارة أمس. أثناء مطالبة ممثلي الادعاء بسجن كاثوليكي خمس سنوات بتهمة نشر مواد تنطوي على تجديف.

وطالب الحشد بإنزال عقوبة الإعدام بحق مسيحي أدين بالإساءة إلى الإسلام. واعتبر المتظاهرون أن الحكم الصادر بسجنه ٥ سنوات غير كاف. وقال دجيهاتونو المتحدث باسم الشرطة في جاوا الوسطى "لقد هتف المتظاهرون قائلين اقتلوا.. واحرقوا خلال مسيرتهم إلى الكنيستين".

وأضاف جيهارتونو إن المئات رشقوا أيضا شرطة مكافحة الشغب بالحجارة قبل أن يهاجموا ثلاث كنائس ويحرقوا اثنتين منها وكذلك عربة تابعة للشرطة.

وأثارت الهجمات مخاوف من عودة أعمال العنف في إندونيسيا خاصة أنها تأتي في أسبوع الأديان الذي يهدف لنشر التسامح. وأثارت استنكار المنظمات المدافعة عن التعددية وحقوق الإنسان، التي ظلت تحذر من تصاعد وتيرة أعمال العنف المرتبطة بالدين خلال الأشهر الأخيرة في إندونيسيا. وقال رئيس معهد "سيتارا" للديمقراطية والسلام هيناردي أمس الأول إن "هذه المنظمات التي لا تتقبل الآخر تعرف كيف تحرك الشعب حتى ينفذ أعمالها العنيفة".

واعتبر دودي وهو مدرس مسيحي في مدينة تيمانجونج أن إحراق الكنيستين "هو بالتأكيد من فعل مثيري شغب الذين قدموا من مناطق أخرى وليسوا الجيران المسلمين الذين نعيش معهم بسلام منذ عقود".

وكان كبار الممثلين للديانات الرئيسية الست والقلقون بسبب تدهور الوضع قد حضوا الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودهويونو في يناير على ممارسة سلطة أكبر لفرض احترام الحرية الدينية.

وحذروا من ضرورة تفادي تكرار أعمال العنف الطائفية الخطيرة التي أوقعت آلاف القتلى في مطلع الألفية، خصوصاً في جزر مالوكو وسولاويسي.

تقرير بحثي: «طالبان» مستعدة للمحادثات

كرزاي: قواعد أمريكية دائمة في أفغانستان

■ ،، عواصم (رويترز)

أعلن حلف شمال الأطلسي "ناتو" أمس الأول أنه قوات الأمن الأفغانية لن تبدأ في تسلم مسؤوليات الأمن في شهر مارس، لكن سيتم الإعلان عن مراحل ذلك التسلم في الشهر نفسه تمهيداً لبدء العملية في النصف الأول من العام الجاري. وفيما أعلن الرئيس الأفغاني التفاوض مع أمريكا لإقامة قواعد عسكرية دائمة لقتال «القاعدة» و«طالبان»، حذر تقرير بحثي أعده أستاذان بجامعة نيويورك من أن "طالبان" أبدوا استعدادهم لإنهاء علاقتهم بـ"القاعدة" لإنهاء الحرب في أفغانستان، لكن السياسة الأمريكية تؤدي إلى ظهور مقاتلين أكثر تشدداً في المنطقة.

وأكد الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أمس أن الولايات المتحدة تسعى لإقامة قواعد دائمة في أفغانستان لاستهداف مخابئ القاعدة وطالبان في المنطقة. وستمكن القواعد القوات الأمريكية من البقاء في المنطقة إلى ما بعد الانتقال المخطط له للمسئولية الأمنية من القوات الأمريكية وقوات الناتو للقوات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤م.

وقال كرزاي في مؤتمر صحفي إن حكومته تتفاوض مع المسؤولين الأمريكيين حول مجموعة من الاتفاقيات الاستراتيجية ومن بينها إقامة قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان". وأضاف "إننا نعتقد أن علاقة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة أمر في مصلحة أفغانستان". ولم يحدد الرئيس الأفغاني موعدا للانتهاء من الاتفاق، لكنه قال إن أي علاقة طويلة المدى ستحتاج إلى موافقة البرلمان ومجلس الزعماء القبليين التقليدي (لويا جيرجا).

كما شدد على أن أي قواعد أمريكية طويلة المدى لن "تستخدم كقاعدة ضد أي دولة أخرى وأفغانستان ليست مكانا يتعرض جيراننا منه للتهديد".

وأعلن حلف الـ "ناتو" أمس الأول أن القوات الأفغانية ستبدأ في تسلم مسؤولية الأمن في وقت لاحق من النصف الأول من العام الجاري. وأضاف أنه سيتم الإعلان عن هذا البرنامج في شهر مارس.

وأوضح أنه ستجرى عملية التسليم في منطقة تلو الأخرى وفي إقليم تلو الآخر تمهيداً للانتهاء من نقل المسؤولية كاملة عن الأمن في سائر أنحاء البلاد إلى القوات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤م.

وكان الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أكد يوم الأحد خلال مؤتمر أنه يعتزم الإعلان عن المرحلة الأولى لنقل المسؤولية يوم ٢١ مارس، لكن أمين عام حلف الأطلسي أندرس راسموسن أوضح في بروكسل أمس الأول أن الموعد المذكور في مارس سيكون لإعلان الأقاليم والمناطق التي سيبدأ فيها تسلم المسؤولية أولاً، "لا لبداية العملية فعلياً. وعبر عن تفاؤله لما وصفه بالنمو السريع لحجم وكفاءة قوات الأمن الأفغانية. وقال إن الجنود الأفغان أصبحوا يشاركون حالياً في معظم عمليات الأمن ويمثلون نحو نصف المشاركين فيها.

على صعيد متصل، ذكر تقرير بحثي أن زعماء طالبان الأفغانية مستعدون لإنهاء علاقتهم بالقاعدة لإنهاء الحرب في أفغانستان، لكن السياسة الأمريكية تؤدي إلى ظهور مقاتلين شبان أكثر تشدداً وأقل استعداداً للتوصل إلى اتفاق سلام. وجاء في التقرير الذي نشر أمس الأول وأعده اليكس شتريك فان لينشوتن وفليكس كون اللذان يتخذان من قندهار مقراً لهما أن طالبان مستعدة لضمان عدم استخدام أفغانستان قاعدة للإرهاب.

وأورد التقرير الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز أن السياسة الأمريكية التي تنطوي على محاولات لتفتيت طالبان "تخلق بشكل غافل فرصاً للقاعدة لتحقيق أهدافها".

وقال التقرير إن العلاقة بين طالبان والقاعدة توترت قبل وبعد هجمات ١١ سبتمبر لوجود خلافات كبيرة في الأهداف والعقائد بينهما".

وقال الباحثان إن زعماء "طالبان" لم يعرفوا مسبقاً بهجمات سبتمبر. وذكرا أن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة استغل قيادة "طالبان" لافتقارها للخبرة الدولية، وأنها وجدت نفسها بعد ذلك مضطرة إلى القيام برد فعل.

وجاء في التقرير أن "طالبان تزعم أنها لا تستطيع أن تعلن عن خلافاتها مع المتشددين الأجانب حالياً؛ لأنها مرتبطة بزواج مصالح". لكنها في الوقت نفسه أكدت أنها لن تسمح باستخدام أفغانستان قاعدة للإرهاب، وتشعر بأهمية طمأنة المجتمع الدولي بذلك.

وحذر التقرير من أن الهجمات ضد قادة طالبان تترجم عبر وصول مقاتلين جدد أصغر سناً وأكثر تشدداً إلى رأس الحركة، ما يسمح للقاعدة بزيادة نفوذها. واقترح التقرير على الولايات المتحدة البدء بحوار مع عناصر "طالبان" الأكبر سناً قبل أن يفقد هؤلاء سيطرتهم على الحركة.